



Funded by
the European Union

ممول من الاتحاد الأوروبي

ورقة سياسات 2026

تيسير إجراءات ترخيص المشاريع السياحية في
محافظة عجلون
نحو بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة
للاستثمار في القطاع السياحي



تم التنفيذ بواسطة

بالشراكة مع



KING HUSSEIN FOUNDATION
مؤسسة الملك الحسين
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER





Funded by
the European Union
ممول من الاتحاد الأوروبي

«تم تمويل هذا المنشور من قبل الاتحاد الأوروبي. وتقع المسؤولية عن محتواه على عاتق منظمة أكتد ومؤسسة الملك الحسين- مركز المعلومات والبحوث وحدهما ولا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي»

تم التنفيذ بواسطة



بالشراكة مع

KING HUSSEIN FOUNDATION
مؤسسة الملك الحسين
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER



ورقة سياسات 2026

تيسير إجراءات ترخيص المشاريع السياحية في

محافظة عجلون

نحو بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة للاستثمار
في القطاع السياحي

تأتي هذه الورقة ضمن مشروع «تمكين وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لتعزيز التنسيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة». يُنفذ المشروع تحت مظلة (ACTED)، بالشراكة مع مركز المعلومات والبحوث- مؤسسة الملك الحسين، بتمويل من بعثة الاتحاد الأوروبي في المملكة الأردنية الهاشمية.

يهدف المشروع إلى الإسهام في تعزيز منظمات المجتمع المدني في الأردن يتسم بالشمولية والمشاركة والتمكين والاستقلالية، إلى جانب دعم حوار مفتوح وبنّاء بين مختلف المنظمات المدنية، ويركّز على دعم المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وحماية البيئة وتغير المناخ، إضافة إلى التعاون الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا الشمولية والاقتصاد الدائري والهجرة. وفي هذا الإطار، تعمل منظمة أكتد على تقديم برامج تدريبية متخصصة لبناء القدرات وتعزيز آليات التنسيق بين هذه المنظمات بما يدعم استدامة عملها.

من خلال تمكين 21 منظمة مجتمع مدني و42 جمعية أهلية في الأردن، وتطوير هيكلها المؤسسية وتعزيز قدراتها الفنية، بما يعزز دورها كجهات فاعلة في حماية حقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة. ويسعى كذلك إلى تقوية التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، وتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يسهم في دعم إصلاح السياسات ذات الصلة.

وتماشياً مع هذه الأهداف، تأتي ورقة السياسات الحالية بعنوان «تيسير إجراءات ترخيص المشاريع السياحية في محافظة عجلون: نحو بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة للاستثمار في القطاع السياحي»، والتي تم إعدادها بالتعاون مع لجنة المشروع الاستشارية والتي تضم خبراء وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الرسمية في محافظة عجلون. وتهدف الورقة إلى تحليل الفجوات التشريعية والمؤسسية التي تعيق ترخيص المشاريع السياحية في المحافظة، واقتراح حزمة متكاملة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، بما يسهم في تبسيط الإجراءات، وتحفيز الاستثمار المحلي، وتحويل المشاريع السياحية غير المرخصة إلى الاقتصاد الرسمي، وتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033) في تعزيز قطاع السياحة كأحد القطاعات الواعدة للتنمية المستدامة وخلق فرص العمل في محافظة عجلون.

فريق الإعداد في مركز المعلومات والبحوث-مؤسسة الملك الحسين

- الأستاذ الدكتور أيمن هلسا-مدير المركز
- الأستاذ ماجد أبو عزام -رئيس قسم السياسات وكسب التأيد
- الأستاذة ريانة أبو وندي -ضابط كسب تأييد

فريق المتابعة في منظمة أكتد

- الأستاذة ماجدة عمورة - منسقة مشاريع سبل العيش
- الأستاذ همام شديفات - مدير مشروع
- الأستاذة عايدة المساعيد - مديرة المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم
- الأستاذة تسنيم عقل - مسؤولة تطوير المشاريع والشراكات
- الأستاذ محمد شديفات - ضابط مشروع
- الأستاذ ماجد الشملان - مساعد مشروع

مراجعة قانونية

- الأستاذ الدكتور حمدي القبيلات

تصميم:

- علام غرايبة / Ag Designs

أعضاء اللجنة الاستشارية

يتقدم مركز المعلومات والبحوث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أعضاء اللجنة الاستشارية، الذين ساهموا بشكل فاعل في صياغة وإعداد ومراجعة ورقة السياسات، عبر ما قدموه من خبرات متنوعة، ورؤى ثاقبة، وملاحظات قانونية وفنية، أثمرت عن ورقة متكاملة تعكس تطلعات العاملين في القطاع السياحي. هذه الجهود الجماعية من توصيات عملية، تعكس الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء، وتمثل نموذجاً يحتذى في العمل التشاركي من أجل إصلاح سياساتي مؤثر ومستدام.

الرقم	الاسم	الجهة
1	الأستاذ ملكي بني عطا	رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية/ عجلون
2	الأستاذ أحمد الكردي	غرفة تجارة عجلون
3	الدكتور علي المومني	مستشار تنموي/ محافظة عجلون
4	الأستاذ عواد الداود	مكان للتنمية المجتمعية المستدامة
5	الأستاذة زينب الفريحات	جمعية نسمة خير الخيرية
6	الأستاذ صهيب ربابعة	مركز وسطاء التغيير للتنمية المستدامة
7	الأستاذة نادية العنانزه	جمعية الكوكب الاخضر لحماية البيئة
8	الأستاذة منى بني نصر	جمعية رائدات كفرنجة الخيرية
9	الأستاذة سوسن الشريجي	جمعيه سيدات اشفينا الخيرية لرعاية اليتام
10	الدكتورة سميرة صمادي	خبير محلي/ محافظة عجلون

المحتوى

- 5 1. المقدمة
- 6 2. وصف المشكلة
- 8 3. الرؤية التنموية الحكومية في محافظة عجلون
- 10 4. أسباب المشكلة:
- 11 4.1 الأسباب التشريعية والتنظيمية
- 12 4.2 الأسباب المؤسسية والإجرائية
- 13 5. الآثار المترتبة على إبقاء الوضع كما هو عليه
- 15 6. بدائل السياسات المقترحة
- 15 6.1 الحلول قصيرة المدى (6-12 شهراً)
- 16 6.2 الحلول طويلة المدى (1-3 سنوات)
- 16 6.3 توصيات عاجلة ومباشرة (قابلة للتنفيذ خلال 3 أشهر)

1. المقدمة

تشكل محافظة عجلون واحدة من أهم الوجهات السياحية في المملكة الأردنية الهاشمية، بما تزخر به من مقومات طبيعية وتاريخية وتراثية فريدة. فيال جانب غطائها الأخضر الكثيف، وطقسها المعتدل، وجبالها الوعرة التي تصلح لممارسة سياحة المغامرات، تضم المحافظة أكثر من (280) موقعاً سياحياً وأثرياً ودينياً، يجعل منها متحفاً طبيعياً وتاريخياً بامتياز. وقد شهدت المحافظة في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في البنية التحتية السياحية، أبرزها إطلاق مشروع تلفريك عجلون في حزيران 2023، والذي استقطب منذ تشغيله أكثر من مليون زائر، مما عزز مكانة عجلون كوجهة سياحية رئيسية في المملكة.

وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار إلى أن قلعة عجلون وحدها استقبلت خلال عام 2025 نحو 336,559 زائراً، شكل الأردنيون منهم ما نسبته 72.6%، فيما بلغت نسبة السياح الأجانب 19%، والعرب 8.4%. كما استقبل موقع مار إلياس خلال العام نفسه 22,064 زائراً.²

ويعكس هذا الزخم السياحي المتزايد أهمية تعزيز البيئة الاستثمارية في القطاع السياحي، وتمكين أبناء المحافظة من الاستفادة من هذه الفرصة عبر إنشاء وتطوير مشاريع سياحية صغيرة ومتوسطة قادرة على تلبية احتياجات الزوار، وتوفير فرص عمل، وتحقيق عائد اقتصادي مستدام.

وتتنوع المشاريع السياحية التي تواجه تحديات في الترخيص في محافظة عجلون، لا سيما المشاريع التالية: الفنادق والمنجعات، الشاليهات وبيوت الضيافة، الأكواخ الخشبية، المطاعم والمقاهي السياحية، مشاريع سياحة المغامرات (التسلق، رحلات التخيم)، مشاريع السياحة الزراعية، ووكالات السفر والسياحة. وترتكز ورقة السياسات هذه على تسهيل إجراءات ترخيص هذه المشاريع بأنواعها كافة، بهدف تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة للاستثمار في القطاع السياحي في عجلون.³

غير أن واقع الحال يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الإمكانيات السياحية الهائلة التي تزخر بها عجلون، وبين حجم الاستثمارات السياحية الفعلية فيها. ويعود السبب الرئيس لهذه الفجوة إلى تعقيدات إجراءات ترخيص المشاريع السياحية، التي شكلت عائقاً كبيراً أمام الراغبين في الاستثمار، وأدت إلى بقاء أكثر من 90% من المشاريع السياحية في المحافظة دون ترخيص، وفق تقديرات اللجنة الاستشارية من الخبراء وممثلي المؤسسات الرسمية والخاصة من أبناء محافظة عجلون.⁴

الشكل (1) وضع الترخيص للمشاريع السياحية في محافظة عجلون



أظهرت نتائج الاستبيان الذي شمل 37 مشروعاً سياحياً مرخصاً وغير مرخص في المحافظة⁵ أن 70.3% من هذه المشاريع تعمل بدون ترخيص كامل، حيث يقتصر وضع 45.9% منها على موافقة مبدئية فقط، و24.3% بدون أي ترخيص، و29.7% مرخصين بالكامل، كما هو موضح في الشكل (1).

1. شركة تطوير المناطق التنموية، «محافظة عجلون - المناطق التنموية»، تشير البيانات إلى وجود ما يقارب 280 موقعاً سياحياً وأثرياً في المحافظة. تاريخ الزيارة 1 نيسان 2026.
2. قناة المملكة، «أكثر من 336 ألف زائر لقلعة عجلون العام الماضي؛ غالبيةهم أردنيون»، تاريخ الزيارة: 1 نيسان 2026.
3. نظام المنشآت الفندقية والسياحية رقم (50) لسنة 2025، الجريدة الرسمية عدد 6002، ص 3692، تاريخ 2025/7/31، الأردن، والذي يحدد فئات المنشآت السياحية، بما يشمل الفنادق، المنتجعات، النزل البيئية، والقرى السياحية.
4. صحيفة الغد، «عجلون: عشرات المشاريع السياحية تصطدم بعدم القدرة على ترخيصها»، تاريخ الزيارة 1 نيسان 2026.
5. استبيان موجه لأصحاب المشاريع السياحية المرخصة وغير المرخصة في محافظة عجلون، شمل على 37 مشروعاً سياحياً، تم تعبئة الاستبيان خلال فترة: آذار ونيسان 2026.

تأتي هذه الورقة في إطار دعم رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، والتي تولي قطاع السياحة أهمية محورية كأحد القطاعات الواعدة القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل.⁶ وتستند الورقة إلى حزمة من الإصلاحات التشريعية التي بدأت الحكومة في تنفيذها، أبرزها إقرار نظام المنشآت الفندقية والسياحية لسنة 2025⁷، ونظام المطاعم السياحية لسنة 2025⁸، والتي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في القطاع السياحي من خلال إلغاء متطلب الترخيص المسبق والتحول نحو نظام التصنيف.

كما تأتي هذه الورقة نتاج عمل تشاركي موسع، ضم لجنة استشارية من الخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في محافظة عجلون، وجلسة نقاش مركزة مع أصحاب المشاريع السياحية، وجلسة نقاش مركزة مع مديرية سياحة عجلون، وقسم الرخص والمهن في بلدية عجلون الكبرى. واستبيان كمي استهدف عينة من أصحاب المشاريع السياحية المرخصة وغير المرخصة، حيث تم جمع وتحليل (37) استمارة كاملة، بهدف تقديم رؤية متكاملة للتحديات، وحلول عملية قابلة للتنفيذ، تسهم في تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة للاستثمار السياحي في عجلون.

2. وصف المشكلة

تكشف ورقة السياسات عن واقع صعب يعكس ضعف البيئة التنظيمية للاستثمار السياحي في عجلون، حيث تشير التقديرات إلى أن كثير من المشاريع السياحية في المحافظة تعمل بدون ترخيص⁹، بما فيها (منتجات، مطاعم، أكواخ خشبية، سياحة المغامرات،... وغيرها). وتعكس جلسة النقاش التي عُقدت مع أصحاب المشاريع السياحية صوراً حية للمعاناة اليومية التي يعيشها أصحاب المشاريع السياحية من أبناء محافظة عجلون.

وتكمن المشكلة في تعارض البنية التشريعية مع طبيعة عجلون الجغرافية والتضاريسية. فمعظم المشاريع السياحية في المحافظة تقام في مناطق خارج التنظيم، حيث الطبيعة الغابوية والوعرة التي تشتهر بها عجلون. وهذه المناطق، بحكم طبيعتها، لا تتوفر فيها الشروط الفنية التي تضعها التعليمات الوطنية الموحدة، وأبرزها اشتراط عرض الشارع بمقدار 12-14 متراً، وهو ما لا يتوفر في المناطق الريفية حيث الشوارع الزراعية لا تتجاوز عرضها 6 أمتار. فالتعليمات صُممت لتناسب المدن والمناطق الحضرية، في حين أن الميزة التنافسية لعجلون تكمن في طبيعتها الريفية والغابوية.¹⁰

6. رئاسة الوزراء الأردنية، «رؤية التحديث الاقتصادي»، تاريخ الزيارة 1 نيسان 2026.

7. نظام المنشآت الفندقية والسياحية -رقم (49) لسنة 2025، عدد الجريدة الرسمية رقم 6002، ص 3683، تاريخ 2025/7/31.

8. نظام المطاعم السياحية -رقم (49) لسنة 2025، عدد الجريدة الرسمية رقم 6002، ص 3683، تاريخ 2025/7/31.

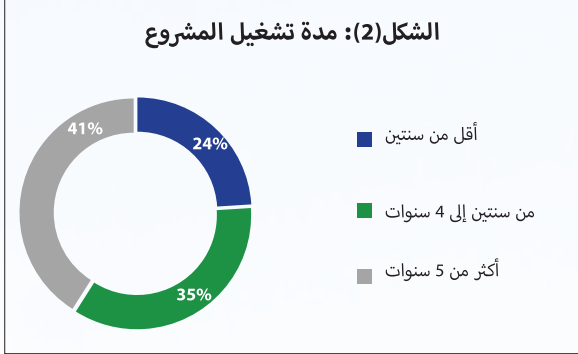
9. نتائج جلسة نقاش مركزة مع أصحاب المشاريع السياحية غير المرخصة في محافظة عجلون، بتاريخ: 11 شباط 2026.

10. يُلاحظ من أحكام نظام الأبنية وتنظيم المدن والقرى رقم (1) لسنة 2022 وجود تباين تنظيمي بين متطلبات ترخيص المشاريع الاستثمارية والواقع التنظيمي للأراضي خارج حدود التنظيم. فمن جهة، تشترط المادة (10/و) من النظام أن لا تقل سعة الشارع الواصل إلى المشروع الاستثماري عن (12) متراً، وهو شرط يهدف إلى ضمان متطلبات السلامة والوصول. وفي المقابل، تُجيز المادة (13/هـ/2) من النظام ذاته أن لا تقل سعة الطرق في المناطق خارج التنظيم عن (6) أمتار، وهو ما يعكس الطبيعة الريفية لتلك المناطق.

كما يبيّن النظام في المادة (3) أن نطاق تطبيقه يختلف بين داخل وخارج التنظيم، وتؤكد المادة (44) وجود أحكام خاصة بالبناء خارج التنظيم تختلف عن المعايير الحضرية. ويظهر هذا التباين وجود فجوة تنظيمية بين الاشتراطات الفنية المفروضة على المشاريع الاستثمارية وبين الواقع الجغرافي والتخطيطي للمناطق الريفية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على صعوبة ترخيص المشاريع السياحية في محافظة عجلون.

في حين أن اشتراط تغيير صفة استعمال الأرض من «زراعي» إلى «أحكام خاصة» أو «متعدد الاستعمالات»، وهو ما يرتب تكاليف باهظة تصل إلى دينار ونصف عن كل متر مربع، وبالنظر إلى أن عدد لا يستهان به من المشاريع السياحية في عجلون تقام على مساحات كبيرة تتراوح بين 8 و14 دونماً في المتوسط، فإن هذه الرسوم وحدها تصل إلى عشرات الآلاف من الدنانير، وهو مبلغ يعادل في كثير من الحالات قيمة الإستثمار الأصلي للمشروع الصغير. وهذا يعني أن المستثمر المحلي، قبل أن يبدأ في بناء منشأته، يجد نفسه مضطراً لدفع مبالغ طائلة فقط لتغيير صفة الأرض، مما يشكل حاجز دخول مرتفعاً يثبط عزيمة الراغبين في الاستثمار.¹¹

الشكل (2): مدة تشغيل المشروع



بينما تتعدد الجهات المعنية بعملية الترخيص لتشمل وزارة السياحة والآثار، ووزارة الإدارة المحلية، والبلديات، وهندسة البلديات، والدفاع المدني، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة الصناعة والتجارة، وغرف التجارة والصناعة، ونقابة المهندسين، وغيرها. وهذا التعدد في المرجعيات يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وطول المدد للحصول على ترخيص، حيث يصبح المستثمر مطالباً بالتنقل بين دوائر متعددة، في موقع جغرافي واحد، لكن إجراءات كل جهة

مستقلة عن الأخرى. في حين أن متطلبات هذه الجهات قد تتعارض في بعض الأحيان، فما تقره وزارة السياحة كموافقة مبدئية قد لا يلبى اشتراطات البلدية أو الدفاع المدني، مما يضع المستثمر في مأزق حقيقي بعد أن يكون قد بدأ بالفعل بتنفيذ مشروعه، وبينت نتائج الاستبيان أن ما يقارب 50% من المشاريع حصل على موافقة مبدئية من وزارة السياحة وهذا لا يعني أن المشروع قد تم ترخيصه فعلاً، ويبين الشكل رقم (2)، أن 41% من المشاريع السياحية تعمل على أرض الواقع منذ أكثر من خمس سنوات.

وهناك غياب وضوح المسار التنظيمي من البداية، حيث يحصل المستثمر على موافقة مبدئية من وزارة السياحة تعطيه الانطباع بأن الطريق نحو الترخيص النهائي أصبح ميسراً. لكنه يكتشف لاحقاً، بعد أن يكون قد أنفق جزءاً كبيراً من رأسماله على البناء والتجهيز، أن هناك متطلبات إضافية لم تكن واضحة منذ البداية، مثل شرط تغيير صفة الأرض أو اشتراطات عرض الشارع التي لا يمكن تلبيتها بعد اكتمال البناء. وفي نهاية المسار تتحول إلى مطبات حقيقية تهدد استمرارية المشاريع وتجعل المستثمرين يشعرون بأنهم وقعوا في فخ الإجراءات البيروقراطية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مديرية سياحة عجلون تقوم سنوياً بمنح استثناءات مؤقتة لأصحاب المشاريع السياحية غير المرخصة، تسمح لهم بتصويب أوضاعهم، ويتم تجديد هذه المهلة كل عام بناءً على «التعاطف» مع واقعهم. ورغم أن هذه الخطوة تعكس تفهماً من المديرية لطبيعة التحديات التي يواجهها المستثمرون، إلا أن تجديد الاستثناءات بشكل سنوي دون حلول جذرية يُبقي المشاريع في حالة من عدم الاستقرار القانوني، ولا يحفزها على الدخول في الاقتصاد الرسمي، وتزيد من إحباط المستثمرين وتؤخر إيجاد حلول دائمة وعملية لمشكلة الترخيص¹². وقد ورد على لسان أحد أصحاب المشاريع في جلسة النقاش: «كل سنة يتم التعاطف مع أصحاب المشاريع السياحية وتمديد المهلة، لكن المشكلة الأساسية لم تحل، ونظل سنة ورا سنة تحت رحمة القرارات المؤقتة».

11. يبين نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم (1) لسنة 2026 أن إقامة المشاريع السياحية في الأراضي الزراعية تخضع لموافقات تنظيمية مسبقة، حيث نصت المادة (9/1/5) على جواز إقامة المشاريع السياحية بنسبة محددة من المساحة وبموافقة مجلس التنظيم الأعلى، كما أجازت المادة (3/ج) تعديل تصنيف الأراضي بقرار من المجلس. ويعكس ذلك أن استغلال الأراضي الزراعية لأغراض استثمارية، بما فيها السياحية، يتطلب إجراءات تنظيمية لتغيير الاستعمال أو الحصول على موافقات خاصة، وهو ما يشكل قيداً أولياً على الاستثمار في هذه المناطق.

12. الاجتماع الخامس لأعضاء اللجنة الاستشارية في محافظة عجلون، يوم الثلاثاء 31 آذار 2026.

وتعكس تجارب المستثمرين أن عملية الترخيص قد تستغرق سنوات طويلة، وخلال جلسة نقاش مركزة مع أصحاب المشاريع السياحية فقط أفاد أحد أصحاب المشاريع السياحية بأنه استغرق ترخيص منشأته الفندقية ثلاث سنوات كاملة، وهو وقت طويل لا يتناسب مع طبيعة الاستثمارات السياحية الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى سرعة في التنفيذ لمواكبة المواسم السياحية. وفي هذه الفترة الطويلة، يظل المشروع معرضاً للمخالفات والتهديد بالإغلاق، ولا يستطيع الاستفادة من أي برامج دعم وطني أو تمويل، ولا يمكنه التسويق عبر المنصات الوطنية والعالمية للترويج لمنشأته السياحية. «أنا أخذت معي ثلاث سنين عملية الترخيص، لمنشأة فندقية صنف نجمة واحدة. مباني عندي 2000 متر، عندي 16 جناح فندقية، عندي بركة سباحة، مطعم، صالة مناسبات، جلسات خارجية. هذا سيدي أخذ ثلاث سنين قبل ما أقرر أرخص». وفقاً لأحد اصحاب المشاريع السياحية المرخصة

وتتفاقم هذه التحديات مع ضعف البنية التحتية في المناطق السياحية، حيث يتحمل صاحب المشروع السياحي وحده تكاليف توصيل الكهرباء والمياه والاتصالات إلى مشروعه، وهي تكاليف إضافية لا يتحملها في المناطق الحضرية. كما أن موسمية النشاط السياحي في عجلون، الذي لا يتجاوز 100-140 يوماً في السنة، تجعل العائد على الاستثمار محدوداً مقارنة بالتكاليف الثابتة التي يتحملها طوال العام.

3. الرؤية التنموية الحكومية في محافظة عجلون

تتمحور الرؤية التنموية الحكومية لمحافظة عجلون حول تحويلها إلى وجهة سياحية وبيئية مستدامة، عبر مشاريع نوعية في مقدمتها تليفريك عجلون ومنتزه عجلون الوطني، إلى جانب تعزيز الاستثمار الزراعي والتصنيع الغذائي، ودعم المشاريع الشبابية والخدمات الرقمية بهدف الحد من البطالة والفقر.¹³ وفي إطار قطاع السياحة التنموية، يجري تنفيذ مشروع منتزه عجلون الوطني الرامي إلى ربط القلعة التاريخية بمشروع التليفريك، مع السعي إلى توسيع نشاطات التليفريك ليتحول إلى منتجع سياحي متكامل، إذ يُتوقع الانتهاء مما بين 60% و70% من مكوناته بحلول عام 2027.¹⁴ وعلى صعيد البنية التحتية والخدمات، طالب أبناء المحافظة بإنشاء مركز خدمات حكومي شامل لتسهيل إنجاز المعاملات وتكاملها، أسوة بالمحافظات،¹⁵ فضلاً عن مشاريع تحسين الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية.¹⁶ وفيما يخص الموازنات المرصودة، بلغت موازنة مجلس محافظة عجلون للعام 2025 نحو 10 ملايين و125 ألف دينار موزعة على 119 مشروعاً في مختلف القطاعات، في حين حُددت مخصصات المحافظة في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2026 بنحو 7.455 مليون دينار.¹⁷

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 22 نيسان 2025، عقدت رئاسة الوزراء جلستها في محافظة عجلون، حيث أطلقت مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية في القطاع السياحي، كما ناقش مجلس الوزراء السير في إجراءات تنظيم عمل النزلة البيئية في محافظة عجلون، بهدف تسهيل إجراءات ترخيصها وحل الإشكاليات العالقة، وتسهيل شروط ومعايير إقامتها واستدامة عملها، بما يعزز دورها في تنمية القطاع السياحي في المحافظة وزيادة فرص التشغيل التي توفرها لأبناء وبنات المنطقة.¹⁸ وقد أشارت الحكومة آنذاك إلى أنه سيتم الانتهاء من هذه الإجراءات خلال شهرين. غير أنه ورغم أهمية هذه الخطوة التي تعكس إدراكاً حكومياً لحجم التحديات التي يواجهها القطاع

13. قناة المملكة، "مشاريع تضع محافظة عجلون على خارطة السياحة المستدامة"، 18 أيار 2025، تاريخ الزيارة: 2 نيسان 2026.

14. المرجع السابق.

15. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، "مطالب بإنشاء مركز خدمات حكومي شامل بعجلون"، 18 كانون ثاني 2025، تاريخ الزيارة: 1 نيسان 2026.

16. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «سياحة الجبال العالية في عجلون تدعم الاستثمار وتحقق التنمية المستدامة بالمحافظة»، 4 كانون ثاني 2026، تاريخ الزيارة: 1 نيسان 2026.

17. قناة المملكة، "103 ملايين دينار مخصصات موازنات المحافظات في مشروع قانون موازنة 2026"، 14 كانون أول 2025، تاريخ الزيارة: 2 نيسان 2026.





18. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «قرارات مجلس الوزراء»، 22 نيسان 2025، تاريخ الزيارة: 2 نيسان 2026.

السياسي في الأردن وعجلون على وجه الخصوص، إلا أن هذه الإجراءات والإصلاحات لم يتم إقرارها حتى تاريخ إعداد هذه الورقة، مما يبقى المشاريع السياحية في المحافظة رهينة الانتظار، ويؤكد الحاجة الملحة للإسراع في تنفيذ ما تم التعهد به، وترجمة الإرادة السياسية إلى خطوات عملية ملموسة على أرض الواقع.

كما اقرت الحكومة نظاماً معدّلاً لنظام جمعية المطاعم السياحية لسنة 2025، تضمنت التعديلات إلغاء متطلب الترخيص من وزارة السياحة والآثار كأداة تنظيمية لممارسة الأنشطة والمهن السياحية، واستبدالها بمنظومة التصنيف استكمالاً لمشروع اصلاح منظومة التراخيص في القطاع السياحي، وتبسيط إجراءات ومتطلبات التصنيف وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة على توفير فرص التشغيل وفق نماذج تنظيمية جديدة وبما ينسجم مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.¹⁹

وتم إقرار نظام معدّل لنظام جمعية الفنادق الأردنيّة لسنة 2025، حيث تمّ إلغاء النصوص المتعلقة بالترخيص واستبدالها بالموافقة، وإدراج التصنيفات الجديدة للمطاعم وعكسها على مجلس إدارة الجمعية، وإعادة النظر بمقدار رسوم الانتساب والاشتراك السنوي المفروضة لتمكين الجمعية من القيام بمهامها.²⁰

كما أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تموز 2025 نظام المنشآت الفندقية والسياحية لسنة 2025²¹ ونظام المطاعم السياحية لسنة 2025²²، وذلك ضمن جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال في القطاع السياحي وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، وأهم التعديلات التي جاءت في هذه الأنظمة:

-  إلغاء متطلب الترخيص المسبق واستبدله بنظام الموافقة على التصنيف أو نظام التسجيل. بموجب النظام الجديد، لا تحتاج الفنادق والمنشآت السياحية والمطاعم السياحية إلى ترخيص من الوزارة، بل تكفي بالحصول على موافقة على تصنيفها أو تسجيلها.
-  إلغاء الرسوم المترتبة على الترخيص بالكامل، مما يخفف الأعباء المالية على أصحاب المشاريع السياحية، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت المنشآت السياحية تتحمل رسوماً سنوية للترخيص تختلف حسب تصنيف المنشأة.
-  إضافة فئات جديدة من المنشآت السياحية لم تكن موجودة سابقاً، ومنها (الفنادق البوتيكية عالية الجودة، القرى السياحية، النزل البيئية).
-  إلزام المنشآت السياحية بالامتثال لمعايير السياحة الدامجة، التي تضمن إتاحة المنشآت للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال.

19. نظام معدل لنظام جمعية المطاعم السياحية الأردنية -رقم (59) لسنة 2025 ويقراً مع النظام رقم (33) لسنة 2018 المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

20. نظام معدل لنظام جمعية الفنادق الأردنية -رقم (60) لسنة 2025 ويقراً مع النظام رقم (32) لسنة 1997 المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

21. نظام المنشآت الفندقية والسياحية -رقم (50) لسنة 2025.

22. نظام المطاعم السياحية -رقم (49) لسنة 2025.

4. أسباب المشكلة:

يمكن تصنيف الأسباب الرئيسة لتعقيدات الترخيص في المحاور التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإجرائية والاقتصادية والبنية التحتية والمعرفية والثقافية.

ورغم أهمية الإصلاحات التشريعية التي شهدتها القطاع السياحي على المستوى الوطني، ومن أبرزها إلغاء متطلب الترخيص المسبق وإلغاء الرسوم المترتبة عليه، إلا أن هذه الإصلاحات لم تُترجم بعد إلى واقع ملموس في محافظة عجلون. فالمشاريع السياحية في المحافظة لا تزال تعاني من تعقيدات إجرائية على المستوى المحلي، خاصة ما يتعلق باشتراطات البلديات، والتي لم تواكب بعد التعديلات الوطنية. كما أن التعليمات الخاصة بتنظيم بيوت الضيافة وعمل النزلة البيئية في عجلون، والتي أعلن عنها مجلس الوزراء في نيسان 2025، لم تصدر حتى تاريخ إعداد هذه الورقة.

غياب مرونة نظام رخص المهن الإلكتروني وخلوه من التصنيفات السياحية الحديثة

إن نظام رخص المهن الإلكتروني، الذي تم تطويره بالشراكة بين وزارة الاقتصاد الرقمي ووزارة الإدارة المحلية، وبدأ العمل على تطبيقه بشكل رسمي عام 2023، يمثل عقبة رئيسة أمام ترخيص المشاريع السياحية في محافظة عجلون. فبعد أن كان النظام ورقياً ومرناً و يتيح مجالاً للتسهيلات، تحول إلى نظام إلكتروني جامد وغير مرن يتحكم بجميع الإجراءات. أصبح موظف البلدية مجبراً على تعبئة طلبات الترخيص ضمن حقول وأنواع محددة سلفاً في النظام، دون أي قدرة على تجاوزها أو تعديلها.

وتتمثل أبرز هذه الخانات الإجبارية في «نوع التنظيم» و«نوع المهنة». فإن النظام الإلكتروني لا يزال يفتقر إلى العديد من التصنيفات الخاصة بالمشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في عجلون، مثل «الكوخ الخشي»، «بيت الضيافة الريفي»، و«النزل البيئي». هذا الغياب يجعل من المستحيل على المستثمر إكمال إجراءات الترخيص، مما يؤدي إلى توقف المعاملة.

إشكالية «نوع التنظيم» وتبعاتها على المشاريع السياحية (داخل/خارج التنظيم)

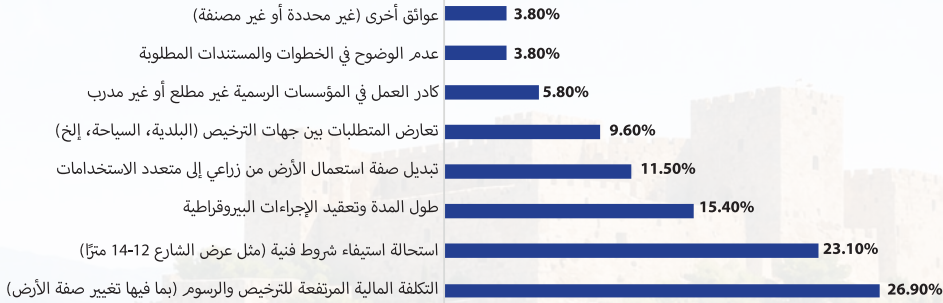
في سياق متصل، تشكل خانة «نوع التنظيم» ضمن نظام رخص المهن الإلكتروني معضلة رئيسة أخرى. يقصد بنوع التنظيم تصنيف قطعة الأرض التي يقام عليها المشروع إما «داخل التنظيم» أو «خارج التنظيم».

وبينت نتائج جلسة نقاشية ضمت رئيس قسم المهن في بلدية عجلون الكبرى ومدير مديرية سياحة عجلون وأعضاء اللجنة الاستشارية للمشروع، أن الجهة المسؤولة عن ترخيص المنشآت الواقعة داخل التنظيم هي البلدية المختصة، أما إذا كان المشروع يقع خارج التنظيم، والذي تبين أنه يشمل الغالبية العظمى من المشاريع السياحية في عجلون، فإن مسؤولية الترخيص تنتقل إلى هندسة البلديات. وحالما يتبين أن المشروع خارج التنظيم، تبدأ سلسلة من التحديات المعقدة: أولاً، يتطلب النظام تغيير صفة استعمال الأرض من «زراعي» إلى «متعدد الاستعمالات»، وهي عملية تفرض رسوماً باهظة تصل إلى دينار ونصف عن كل متر مربع. وهي عائقاً مالياً كبيراً. «إحنا أراضينا كلها 90% من المشاريع خارج التنظيم. طلبوا منا تغيير صفة الأرض، على كل متر مربع دينار ونصف. يعني أنا عندي عشرة دونمات، بدي أدفع 15 ألف دينار لتغيير صفة الأرض من خارج التنظيم لأحكام خاصة. هذا أول مشكلة، أول تحدي». وفقاً لأحد أصحاب المشاريع السياحية غير المرخصة.

ثانياً، وبعد تغيير الصفة، يصطدم صاحب المشروع بشرط ألا يقل عرض الشارع المؤدي إلى المشروع عن 12 متراً، بينما لا تتجاوز الشوارع الزراعية القائمة 6 أمتار، مما يجعل استيفاء هذا الشرط مستحيلاً عملياً، ويبقى المشروع في حالة من عدم الاستقرار القانوني. «المطلوب من المشاريع السياحية، إنهم يكونوا على شارع عرضه 12 متر، وهذا من المستحيل، لأنه خارج التنظيم كل الشوارع الزراعية لا تتجاوز 6 متر. مشاريعنا خارج المدن، وشارع 6 متر مخدمنا ومعبداً، وما يعملنا أي مشكلة، إننا فيه تجرني إني أرخص على شارع 12 متر؟»، وفقاً لأحد أصحاب المشاريع السياحية غير المرخصة.

وبحسب تحليل العوائق الرئيسة التي حددها أصحاب المشاريع غير المرخصة أو الحاصلة على موافقة مبدئية فقط، وفق نتائج الاستبيان وكما هو موضح في الشكل (3)، جاءت التكلفة المالية المرتفعة للترخيص والرسوم (بما فيها رسوم تغيير صفة الأرض) في مقدمة العوائق بنسبة 26.9%، تلاها استحالة استيفاء شرط عرض الشارع (12-14 متراً) بنسبة 23.1%، ثم طول المدة وتعقيد الإجراءات البيروقراطية بنسبة 15.4%، وتبديل صفة استعمال الأرض بنسبة 11.5%، وتعارض المتطلبات بين جهات الترخيص بنسبة 9.6%، في حين شكلت العوائق الأخرى (ضعف كادر العمل، عدم وضوح الخطوات، وغيرها) النسبة المتبقية 13.6%. هذا التوزيع يؤكد أن الحلول يجب أن تستهدف التكاليف والاشتراطات الفنية غير الملائمة كأولوية.

الشكل (3): العوائق التي تحول دون ترخيص المشاريع السياحية



كما يؤدي تعدد الجهات (وزارة السياحة، الإدارة المحلية، البلديات، الدفاع المدني، الصحة، البيئة، الصناعة والتجارة، غرف التجارة) وعدم توحيد المرجعية إلى إرباك المستثمرين، إلى جانب غياب التصنيف المرن للمشاريع الذي يجعل الكوخ الخشبي الصغير يخضع لنفس اشتراطات فندق 5 نجوم من حيث الرسوم والإجراءات. كما أن عدم وضوح المسار من البداية يجعل الموافقة المبدئية لا تضمن الحصول على الترخيص النهائي.

وتشكل البنية التحتية المتعلقة بالتيار الكهربائي أحد أبرز التحديات التي يواجهها أصحاب المشاريع السياحية في عجلون، حيث يتحمل المستثمر وحده تكاليف توصيل التيار الكهربائي إلى مشروعه، والتي تشمل رفع القدرة الكهربائية بتكاليف تصل إلى آلاف الدنانير، بالإضافة إلى تركيب محولات خاصة بتكلفة إضافية. كما تفرض شركة الكهرباء على بعض المشاريع تركيب نظام الـ 3 فاز بدلاً من النظام الأحادي (1 فاز)، مما يستلزم شراء محولات إضافية على تكلفة صاحب المشروع السياحي، وهو ما لا يتناسب مع حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتفاقم المشكلة بشكل أكبر إذا كان المشروع السياحي خارج التنظيم ولا تصله أعمدة الكهرباء، حيث يضطر صاحب المنشأة إلى تركيب الأعمدة على نفقته الخاصة ووفق مواصفات شركة الكهرباء، إذ تبلغ تكلفة تركيب العمود الواحد ما يقارب

308 دنانير. ويشكو أصحاب المشاريع من استنزاف مالي متكرر نتيجة فواتير مرتفعة تظهر فجأة دون وضوح في آلية الاحتساب، مما يدفع بعضهم إلى اللجوء لتكيب أنظمة الطاقة الشمسية لتخفيف الأعباء التشغيلية. هذا الوضع يضيف أعباء مالية كبيرة على المستثمرين المحليين، ويزيد من صعوبة البيئة الاستثمارية في القطاع السياحي بالمحافظة.

«أنا كلفتني الكهربي 4500 دينار، وعلى حسابي ركبت 8 عدادات 1 فاز عشان أقدر أعطى مشروع، لأن ما رضيو يركبو للمشروع 3 فاز، واشتروا ان اشتري محول كهربائي على حسابي وهذا مكلف كثيراً». وفقاً لأحد أصحاب المشاريع السياحية في محافظة عجلون.

أما الأسباب المعرفية والثقافية فتشمل ضعف الوعي بالإجراءات، حيث يفتقر العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة إلى المعرفة بالمتطلبات القانونية والفنية، إلى جانب غياب الدعم الفني المتمثل في عدم وجود جهة تقدم استشارات فنية وقانونية مجانية أو ميسرة للمستثمرين.

4.1 الأسباب التشريعية والتنظيمية

الرقم	السبب	التفاصيل
1	اشتراطات فنية غير مناسبة لطبيعة عجلون	عرض الشارع (12-14 متراً) لا يتوفر في المناطق الريفية والغابوية حيث تتركز المشاريع السياحية.
2	اشتراط تغيير صفة استعمال الأرض	تحويل الأرض من «زراعي» إلى «متعدد الاستعمالات» يكلف دينار ونصف لكل متر مربع، ما يعني مبالغ طائلة (مثلاً 15 ألف دينار لـ 10 دونمات).
3	تعدد الجهات وعدم توحيد المرجعية	وزارة السياحة، الإدارة المحلية، البلديات، هندسة البلديات، الدفاع المدني، الصحة، البيئة، الصناعة والتجارة، غرف التجارة.
4	غياب التصنيف المرن للمشاريع	الكوخ الخشبي الصغير يخضع لنفس اشتراطات فندق 5 نجوم من حيث الرسوم والإجراءات.
5	عدم وضوح المسار من البداية	الموافقة المبدئية لا تضمن الحصول على الترخيص النهائي، وتظهر مفاجآت (مثل متعدد الاستعمال) في نهاية المسار.
6	كفالات مالية	بعض أنواع المشاريع تتطلب كفالات مالية، وودائع بنكية، واشتراطات رأسمالية محددة، وهذا يشكل عائقاً أمام بعض المشاريع مثل الشركات السياحية «مكتب سياحي» وشركات النقل السياحي.

4.2 الأسباب المؤسسية والإجرائية

الرقم	السبب	التفاصيل
1	جمود نظام رخص المهن الإلكتروني وغياب مرونته	النظام الإلكتروني الحالي لا يتضمن تصنيفات للمشاريع السياحية الحديثة (كوخ، نزل بيئي)، ويشترط "نوع تنظيم" تجاري للأراضي الزراعية، مما يوقف المعاملات فور
2	تعدد الجهات وضعف التنسيق	غياب آلية تنسيق فعالة بين الدوائر المعنية، مما يؤدي إلى ازدواجية المتطلبات وتباينها.
3	طول الإجراءات	استغراق عملية الترخيص سنوات (حالة موثقة استغرقت 3 سنوات).
4	اللامركزية غير المفعلة	رغم وجود مجلس المحافظة والبلديات، لم تُستخدم صلاحيات الهيئات المحلية لتقديم تسهيلات للمستثمرين المحليين.
5	غياب الدليل الإرشادي الموحد	عدم وجود مرجع واضح يشرح خطوات الترخيص، ومراحلها والجهات المسؤولة عنها.
6	ارتفاع الرسوم والتكاليف	رسوم تغيير صفة الأرض، رسوم الترخيص السنوية، تكاليف الدراسات (بيئية، صحية).
7	ضعف البنية التحتية	صعوبة الوصول للكهرباء (تكاليف رفع قدرة وتركيب محولات يتحملها المستثمر)، ضعف شبكات المياه والصرف الصحي.
8	موسمية النشاط السياحي	موسم سياحي لا يتجاوز 100-140 يومًا في السنة، بينما التكاليف ثابتة طوال العام.

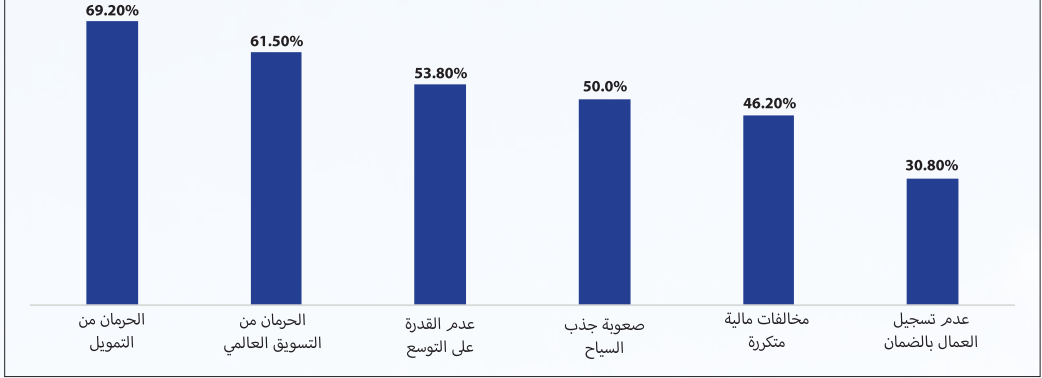
5. الآثار المترتبة على إبقاء الوضع كما هو عليه

ترتب على هذه التحديات آثار اقتصادية واجتماعية وقانونية متعددة. فمن الناحية الاقتصادية، تُحرم المحافظة من إيرادات الرسوم والضرائب المستحقة للبلديات والدولة نتيجة عدم ترخيص المشاريع. كما تفقد المشاريع غير المرخصة القدرة على تسجيل العمالة بالضمان الاجتماعي، مما يضعف استقرار العمال ويحرمهم من الحقوق الأساسية. وتعمل الإجراءات المعقدة على تقييد الاستثمار المحلي والخارجي عن الدخول إلى السوق السياحي في عجلون، ومع وصول أكثر من مليون ونصف سائح سنوياً.

كما أن عدم ترخيص المشاريع السياحية يؤثر سلباً على مدة إقامة السائح في عجلون، حيث يحد من خيارات الإقامة والخدمات المتنوعة، مما يدفع السائح إلى قضاء وقت قصير أو المغادرة إلى جهات أخرى. وهذا يضعف جاذبية الاستثمار المحلي، ويحد من تطوير منتجات سياحية متكاملة قادرة على إطالة مدة الإقامة، وبالتالي يقلل العائدات السياحية في محافظة عجلون.

يوضح الشكل (4) الآثار السلبية المباشرة لعدم الترخيص على المشاريع السياحية في عجلون، استناداً إلى إجابات 26 مشروعاً غير مرخص أو بموافقة مبدئية فقط، إذ تشير النتائج إلى أن 69.2% من هذه المشاريع محرومة من التمويل والمنح، و61.5% لا تستطيع التسويق عبر منصات الحجز العالمية، مما يحرمها من فرصة الوصول إلى الأسواق وزيادة الإيرادات. كما أن 53.8% غير قادرة على التوسع أو التطوير، و50.0% تواجه صعوبة في جذب السياح والشركات. إضافة إلى ذلك، 46.2% تتعرض لمخالفات مالية متكررة، و30.8% لا تستطيع تسجيل عمالها في الضمان الاجتماعي. هذه الأرقام تؤكد أن بقاء المشاريع دون ترخيص لا يضر فقط بأصحابها، بل يحرم الاقتصاد المحلي من إيرادات ضريبية وفرص عمل منظمة.

الشكل(4): آثار عدم الترخيص على المشاريع



وتكشف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار عن واقع آخر يعكس حجم التحدي الذي تواجهه محافظة عجلون، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في الأنشطة السياحية وفق البيانات الرسمية في الأردن حتى عام 2025 نحو 60,068 ألف عاملاً وعاملة²³، في حين أن حصة محافظة عجلون من هذا العدد لا تتجاوز 192 عاملاً فقط، وهو رقم لا يعكس الإمكانيات السياحية الهائلة التي تزخر بها المحافظة، والتي تستقطب عدد كبير من السياح يتجاوز مليون زائر للمحافظة وفق إحصاءات عام 2025، ولا يتناسب مع حجم المشاريع السياحية القائمة فيها بين مرخص وغير مرخص.

ويعود هذا الضعف في مساهمة القطاع السياحي في التشغيل، إلى أن الكثير من المشاريع السياحية في عجلون تعمل دون ترخيص، مما يحول دون قدرتها على تسجيل العاملين لديها في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ويحرم هؤلاء العمال من الحقوق الأساسية المترتبة على العمل الرسمي. وبالتالي، يتحول العمل في هذه المشاريع إلى عمل هش وغير منظم، يفتقر إلى أدنى مقومات الحماية الاجتماعية، ويخضع العاملون فيه لتقلبات السوق دون أي شبكة أمان.

ويؤكد واقع الحال أن المحافظة، رغم ما تملكه من 2,400 غرفة فندقية سواء كانت فنادق مصنفة أو مزارع واكواخا وبيوت الضيافة واستراحات غير مرخصة تقدم خدماتها للزوار من مبيت وطعام وشراب. إلا أن هذه الغرف تعمل خارج إطار الاقتصاد الرسمي، ولا تساهم في الإيرادات الضريبية أو رسوم الترخيص، كما تحرم العاملين فيها من الحماية الاجتماعية²⁴.

وكشفت نتائج الاستبيان عن استعداد كبير من قبل أصحاب المشاريع السياحية للانتظام في الاقتصاد الرسمي إذا تم تسهيل إجراءات الترخيص، حيث أعرب 73% من أصحاب المشاريع عن استعدادهم لتسجيل العاملين لديهم في الضمان الاجتماعي خلال السنة الأولى، و92% عن استعدادهم لدفع الرسوم القانونية للترخيص، وقد قدر المشاركون عدد العمال الذين سيسجلونهم بنحو 147 عاملاً، بمتوسط 5.4 عامل لكل مشروع، مما سيسهم في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وتحويل العمل من اقتصاد غير رسمي إلى عمل منظم.

وتشمل الآثار القانونية والأمنية تعرض أصحاب المشاريع لمخالفات مالية متكررة وتهديد بالإغلاق وعدم القدرة على التسويق عبر المنصات العالمية، وغياب الحماية للسياح بسبب عدم وجود تأمين ساري للمنشآت، وضعف الرقابة الصحية والبيئية والأمنية على المنشآت في غياب الترخيص.

23. الموقع الرسمي لوزارة السياحة والآثار، على الرابط: المنشآت السياحية والعاملين لعام 2025 -وزارة السياحة والآثار
24. تقرير صحفي: جريدة الدستور بتاريخ 30 حزيران 2025. على الرابط: عجلون: زهاء 350 منشأة سياحية منها 80 % غير مرخصة بالمحافظة

إن معالجة ملف تراخيص المشاريع السياحية في عجلون لا تقتصر أهميتها على تمكين المستثمرين من مواولة أعمالهم بشكل قانوني فحسب، بل تمتد لتشمل إعادة تنظيم العاملين في القطاع السياحي إلى مظلة الحماية الاجتماعية، وتحويل أعمالهم من أعمال هشة وغير منظمة إلى أعمال رسمية مستقرة، تسهم في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وتدعم جهود الحكومة في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي الرامية إلى زيادة نسب المشاركة الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

6. بدائل السياسات المقترحة

استناداً إلى ما ورد سابقاً في ورقة السياسات وجلسة النقاش المركزة مع أصحاب المشاريع السياحية، ونتائج الدراسة الكمية مع أصحاب المشاريع السياحية المرخصة وغير المرخصة، ومقترحات أعضاء اللجنة الاستشارية، فإن الورقة تقترح بدائل السياسات التالية مقسمة إلى حلول قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى، مع تحديد الجهات المعنية بكل توصية، وصياغة النصوص القانونية المقترحة للتعديل:

6.1 الحلول قصيرة المدى (6-12 شهراً)

أولاً: إصدار دليل إرشادي موحد لتراخيص المشاريع السياحية في محافظة عجلون- يوضح الدليل خطوات الترخيص من البداية حتى التشغيل، مع تحديد المستندات المطلوبة، والجهات المعنية، والتكاليف التقريبية، والجداول الزمنية.

الجهات المعنية: وزارة السياحة، الإدارة المحلية، بلدية عجلون الكبرى.

ثانياً: إنشاء نافذة موحدة في عجلون - تجمع ممثلين عن: وزارة السياحة، الإدارة المحلية، الدفاع المدني، الصحة، البيئة، الصناعة والتجارة، لتقديم الخدمات كافة في مكان واحد. وهي توصية قدمتها رئاسة الوزراء عند زيارتها لمحافظة عجلون في 22 نيسان 2025. «إنشاء مركز خدمات حكومي شامل لتسهيل المعاملات».

الجهات المعنية: رئاسة الوزراء، وزارة السياحة، الإدارة المحلية.

ثالثاً: تخفيف شرط عرض الشارع في المناطق الريفية، وفق نظام الأبنية وتنظيم المدن والقرى. عادة يشترط مجلس التنظيم الأعلى في الأردن أن لا يقل عرض الشارع التنظيمي المؤدي للمشروع السياحي عن 12 متراً لغايات الترخيص، وهو شرط يهدف لضمان السلامة وسهولة الوصول، إلا أنه تسبب في إعاقة ترخيص عدة مشاريع، لا سيما في المناطق ذات الطبيعة الجبلية كعجلون

اقترح للتعديل: أن يتم قبول الطرق بعرض لا يقل عن 6 إلى 8 أمتار في المناطق الريفية والغابوية، مع اشتراط اتخاذ تدابير السلامة العامة البديلة التي تقرها الجهات المعنية وبما لا يؤثر على الطبيعة الشجرية والحرجية في المحافظة.

الجهات المعنية: رئاسة الوزراء، مجلس التنظيم الأعلى، وزارة الإدارة المحلية.

رابعاً: تخفيض رسوم تغيير صفة الأرض للمشاريع السياحية وفق نظام تنظيم استعمال الأراضي لعام 2026، حيث أن رسم تغيير صفة استعمال الأرض من خارج التنظيم إلى أحكام خاصة (دينار ونصف للمتر المربع).

اقتراح للتعديل: تُعفى المشاريع السياحية في محافظة عجلون من رسوم تغيير صفة استعمال الأرض، وذلك لدعم الاستثمار السياحي المحلي، وتعود صفة استعمال الأرض الى ما كانت عليه في حال انتهاء المشروع.

الجهات المعنية: رئاسة الوزراء، وزارة المالية، دائرة الأراضي والمساحة، هندسة البلديات.

خامساً: تحديث نظام رخص المهن الإلكتروني ليشمل تصنيفات المشاريع السياحية الحديثة في محافظة عجلون. إضافة خانة جديدة في النظام الإلكتروني تحت مسمى «نوع المهنة» تشمل جميع التصنيفات السياحية الحديثة، وإعطاء صلاحيات محددة لموظفي البلديات وهندسة البلديات لتصحيح البيانات المدخلة في النظام بما يتناسب مع واقع كل مشروع.

الجهات المعنية: وزارة الاقتصاد الرقمي، وزارة الإدارة المحلية، بلدية عجلون الكبرى، هندسة البلديات.

سادساً: تخصيص من ميزانيات مجلس المحافظة «اللامركزية»، بناء وحدات صحية «حمامات عامة»، تكون موزعة على المرافق السياحية العامة والغابوية في محافظة عجلون

الجهات المعنية: وزارة الإدارة المحلية، مجلس المحافظة.

سابعاً: توظيف المادة (16/أ) من قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988 لخدمة المشاريع السياحية في محافظة عجلون، والاستفادة من صندوق تنمية وتطوير القطاع السياحي.

6.2 الحلول طويلة المدى (1-3 سنوات)

أولاً: تطوير البنية التحتية في المناطق السياحية - تنفيذ مشاريع لتحسين الطرق، وتوسعة شبكات الكهرباء والمياه، وتوفير خدمات الاتصالات في المواقع السياحية.

الجهات المعنية: وزارة الأشغال العامة_ مديرية أشغال عجلون، وزارة الطاقة، سلطة المياه، بلدية عجلون الكبرى.

ثانياً: التوصية بمراجعة إجراءات تركيب عدادات الكهرباء قدرة ال 3 فاز وتخفيف الأعباء المالية على تركيبها، لتناسب مع احتياجات المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة.

الجهات المعنية: وزارة الطاقة والثروة المعدنية، شركة كهرباء اربد.

ثالثاً: إنشاء صندوق لدعم المشاريع السياحية الصغيرة - تمويل ميسر للمشاريع السياحية الناشئة، مع تقديم منح جزئية لتغطية تكاليف الدراسات والرسوم.

الجهات المعنية: صندوق التنمية والتشغيل، جيدكو، البنوك، باقي الجهات المعنية ذات العلاقة.

رابعاً: برامج تدريبية لأصحاب المشاريع - تنفيذ برامج تدريبية حول الإجراءات القانونية، وإدارة المشاريع السياحية، والتسويق الرقمي.

الجهات المعنية: وزارة السياحة، غرفة تجارة عجلون، منظمات المجتمع المدني.

6.3 توصيات عاجلة ومباشرة (قابلة للتنفيذ خلال 3 أشهر)

أولاً: بناءً على ما ورد في جلسة النقاش مع أصحاب المشاريع السياحية ونتائج الدراسة الكمية، يمكن تنفيذ التوصيات

التالية بشكل فوري نظراً لارتباطها باستعدادات موسم السياحة الصيفي:

- ١٤ إعطاء صلاحيات للعاملين في بلدية عجلون بتخطي العقوبات على النظام الإلكتروني، لتجاوز التعقيدات الحالية، نظراً لكون نظام رخص المهن الإلكتروني يمثل عقبة رئيسة مباشرة.
- ١٥ منح مهلة تصحيح أوضاع للمشاريع القائمة مدتها 6 أشهر لتقديم وثائقها وتصويب أوضاعها، مع الإعفاء من المخالفات السابقة.
- ١٦ إصدار قرارات من الجهات الحكومية المعنية تسمح بتطبيق إجراءات مبسطة في عجلون كنموذج تجريبي.
- ١٧ تشكيل فريق عمل مشترك (وزارة السياحة - الإدارة المحلية - بلدية عجلون) لمتابعة ملفات المشاريع العالقة وحل الإشكاليات بشكل فردي.

ثانياً: الإسراع في إقرار التعليمات الناظمة لبيوت الضيافة والنزل البيئية، والتي تم الإعلان عنها في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في المحافظة بتاريخ 22 نيسان 2025، حيث تم التأكيد على الانتهاء منها خلال شهرين، إلا أنها لم تصدر حتى تاريخ إعداد هذه الورقة. ويُعد إقرار هذه الإجراءات خطوة أساسية في تسهيل تصنيف وترخيص المشاريع السياحية الصغيرة وحل الإشكاليات العالقة، خاصة تلك المرتبطة بالأكواخ الخشبية والنزل البيئية وبيوت الضيافة الريفية التي تتناسب مع طبيعة عجلون الجغرافية والبيئية.

ثالثاً: تجدر الإشارة إلى أن بعض المناطق السياحية في المملكة حصلت على إعفاءات خاصة، مثل إعفاء المنشآت السياحية التجارية في منطقة البتراء من رسوم التراخيص المهنية لعام 2025. ويُمكن الاستناد إلى هذه السابقة للمطالبة بإعفاءات مماثلة للمشاريع السياحية في محافظة عجلون، أسوة بتلك المناطق، وذلك دعماً للاستثمار السياحي المحلي وتعزيزاً لبيئة الأعمال في المحافظة.

